الدكتور محمد حزيط

المسؤولية الجزائية للشركات التجارية في القانون الجزائري والقانون المقارن

La résponsabilité pénale des sociétés commerciales en droit algérien et droit comparé

- نطاق المسؤولية الجزائية للشركات التجارية
- شروط قيام المسؤولية الجزائية للشركات التجارية
- القواعد الإجرائية الخاصة بالمتابعة الجزائية للشركة كشخص معنوي
- العقوبات المطبقة على الشركات التجارية
- نظام تطبيق العقوبات الخاص بالشركات التجارية

دار هومه

Scanné avec CamScanner

متحصل على شهادة دكتوراه في الحقوق
- أستاذ محاضر بكلية الحقوق بجامعة سعد دحلب بالبليدة،
ومحام معتمد لدى المحكمة العليا ومجلس الدولة.
- قاض سابق، متحصل على دبلوم المعهد الوطني للقضاء الدفعة الثانية لسنة 1993، ومارس مهنة القضاء من سنة 1993 إلى سنة 2005 كوكيل الجمهورية مساعد فقاضي التحقيق بعدد من المحاكم.

صدر للمؤلف عن دار هومة :
- مذكرات في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري
- قاضي التحقيق في النظام القضائي الجزائري
- حق الاسترجاع في الإيجارات التجارية

يتناول هذا الكتاب بالدراسة أحد المواضيع الأكثر تعقيدا في الوقت الحاضر والمتعلق بالمسؤولية الجزائية للشركات التجارية كشخص معنوي. فقد أدى تزايد دور الأشخاص المعنوية، بالخصوص منها الشركات التجارية، وتعاظم المنافسة فيما بينها إلى انتشارها بشكل لم يسبق له مثيل، مما أدى إلى وقوع الكثير منها في أخطاء جسيمة بفعل مخالفة بعضها القوانين المنظمة للشؤون الاقتصادية والتشريعات الاجتماعية. فلم يعد كافيا تحميلها فقط المسؤولية المدنية لمواجهة تلك المخاطر والمخالفات. كما لم يعد كافيا لمواجهة جرائمها، مجرد معاقبة مسيريها. مما أدى إلى إقرار غالبية التشريعات في الدول المختلفة منها التشريع الجزائري مبدأ المسؤولية الجزائية للأشخاص المعنوية، وكانت الشركات التجارية هي المعينة خصوصا بتطبيق هذا المبدأ.

وقد ارتأينا الغوص في المسائل التي يثيرها هذا الموضوع في القانون الجزائري مقارنة بعدد من القوانين المقارنة، نظرا للأحكام الخاصة المطبقة على الشركات التجارية كشخص معنوي، التي تختلف في الكثير منها عن الأحكام المطبقة على الشخص الطبيعي. سواء من حيث نطاق هذه المسؤولية أو شروطها أو القواعد الإجرائية الخاص بها أو العقوبات المطبقة عليها أو نظام تطبيق العقوبات الخاص بها.

ISBN 978 9961 65 685 3
5428
دار هومة
للطباعة والنشر والتوزيع
34 حي الأبيار - بوزريعة - الجزائر
هاتف: 021 94 19 36 فاكس: 021 94 17 75
021 94 41 19 021 79 91 84
www.editionshouma.com
e-mail:info@editionshouma.com

Scanné avec CamScanner

الفهرس

مقدمة : 05

الباب الأول : الأسس العامة للمسؤولية الجزائية للشركات التجارية. 13

الفصل الأول : تطور فكرة المسؤولية الجزائية للشركات التجارية. 18

المبحث الأول : ماهية المسؤولية الجزائية للشركات التجارية. 20

المطلب الأول : مفهوم المسؤولية الجزائية والشركة التجارية. 21

الفرع الأول : مفهوم المسؤولية الجزائية. 22

الفرع الثاني : مفهوم الشركة التجارية. 27

المطلب الثاني : الشخصية المعنوية للشركات التجارية. 30

الفرع الأول : مفهوم الشخصية المعنوية للشركات التجارية. 30

الفرع الثاني : بداية الشخصية المعنوية للشركات التجارية ونهايتها. 33

الفرع الثالث : النتائج المترتبة على اكتساب الشركة للشخصية المعنوية. 36

المطلب الثالث : أساس المسؤولية الجزائية للشركات التجارية. 43

الفرع الأول : أساس المسؤولية الجزائية للشركات التجارية في الفقه. 43

الفرع الثاني : أساس المسؤولية الجزائية للشركات التجارية في التشريع. 46

Scanné avec CamScanner

المبحث الثاني : موقف الفقه من المسؤولية الجزائية للشركات التجارية. 49

المطلب الأول : الاتجاه التقليدي المنكر للمسؤولية الجزائية للشخص المعنوي. 51

الفرع الأول : حجج الاتجاه الرافض للمسؤولية الجزائية للشخص المعنوي. 52

الفرع الثاني : بدائل المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي عند الاتجاه الرافض لها. 56

الفرع الثالث : موقف القضاء من الاتجاه الرافض للمسؤولية الجزائية للشخص المعنوي. 57

المطلب الثاني : الاتجاه الحديث المؤيد للمسؤولية الجزائية للشخص المعنوي. 59

الفرع الأول : تفنيد حجج الاتجاه المعارض للمسؤولية الجزائية للشخص المعنوي. 60

الفرع الثاني : الاعتبارات العملية للمساءلة الجزائية للشخص المعنوي. 66

المبحث الثالث : موقف التشريع من المسؤولية الجزائية للشركات التجارية . 74

المطلب الأول : موقف التشريع الجزائري من المسؤولية الجزائية للشركات التجارية 76

Scanné avec CamScanner

الفـرع الأول : مرحلـة الـرفض التقليـدي لمبـدأ المـسؤولية الجزائيـة للشركات التجارية. 77

الفرع الثاني : مرحلة القبول الجزئي الاستثنائي للمسؤولية الجزائية للشركات التجارية. 79

الفـرع الثالـث : مرحلـة تكـريس مبـدأ المـسؤولية الجزائيـة للشركات التجارية. 83

المطلـب الثـاني : موقـف التـشريعات الأوربيـة مـن المـسؤولية الجزائية للشركات التجارية. 88

الفرع الأول : موقف القانون الإنجليزي. 89

الفرع الثاني: موقف القانون الفرنسي. 91

الفرع الثالث : موقف القانون الهولندي 96

الفرع الرابع: موقف القانون البلجيكي. 98

المطلـب الثالـث : موقـف التـشريعات العربيـة مـن المـسؤولية الجزائية للشركات التجارية. 100

الفـرع الأول : التـشريعات العربيـة الـتي تأخـذ بالمـسؤولية الجزائية للشركات التجارية كقاعدة عامة. 101

الفـرع الثـاني : التـشريعات العربيـة الـتي تأخـذ بالمـسؤولية الجزائية للشركات التجارية على سبيل الاستثناء. 104

الفصل الثاني : نطاق المسؤولية الجزائية للشركات التجارية. 111

المبحث الأول : أنواع الشركات التجارية التي تسأل جزائيا 113

Scanné avec CamScanner

المطلب الأول : شركات الأشخاص. 116
الفرع الأول : شركة التضامن. 116
الفرع الثاني : شركة التوصية البسيطة. 120
المطلب الثاني : شركات الأموال. 123
الفرع الأول : شركة المساهمة. 123
الفرع الثاني : شركة التوصية بالأسهم. 134
المطلب الثالث : الشركة ذات المسؤولية المحدودة كشركة ذات طابع مختلط. 138
الفرع الأول : خصائص الشركة ذات المسؤولية المحدودة 139
الفرع الثاني : أجهزة إدارة الشركة ذات المسؤولية المحدودة. 141
المبحث الثاني : مراحل المسؤولية الجزائية للشركات التجارية. 144
المطلب الأول : المسؤولية الجزائية للشركات التجارية في مرحلة التأسيس. 146
الفرع الأول : موقف التشريع من مرحلة التأسيس. 146
الفرع الثاني : موقف الفقه من مرحلة التأسيس. 148
المطلب الثاني : المسؤولية الجزائية للشركات التجارية في مرحلة التصفية. 150
الفرع الأول : موقف التشريع من مرحلة التصفية. 151
الفرع الثاني : موقف الفقه من مرحلة التصفية. 155
المطلب الثالث : المسؤولية الجزائية للشركات التجارية في حالة الاندماج أو الانفصال. 158

Scanné avec CamScanner

الفرع الأول : موقف القضاء من حالة الاندماج أو الانفصال. 159

الفرع الثاني : موقف الفقه من حالة الاندماج أو الانفصال. 162

المبحث الثالث : أنواع الجرائم التي تسأل عنها الشركات التجارية جزائيا. 164

المطلب الأول : الجرائم التي تسأل عنها الشركات التجارية جزائيا في القانون الجزائري. 166

الفرع الأول : الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات. 167

الفرع الثاني : الجرائم المنصوص عليها في القوانين الخاصة 174

المطلب الثاني : الجرائم التي تسأل عنها الشركات التجارية جزائيا في القانون الفرنسي. 184

الفرع الأول : مرحلة اعتماد مبدأ التخصص بموجب قانون العقوبات في سنة 1992. 185

الفرع الثاني : مرحلة تبني مبدأ العمومية بموجب قانون "باربان" سنة 2004. 190

الفصل الثالث : شروط قيام المسؤولية الجزائية للشركات التجارية. 193

المبحث الأول : شروط قيام المسؤولية الجزائية للشركات التجارية في القانون الجزائري والقانون الفرنسي. 195

المطلب الأول : ارتكاب الجريمة من طرف شخص طبيعي له حق التعبير عن إرادة الشركة. 197

الفرع الأول : المقصود بأجهزة الشركة التجارية. 198

Scanné avec CamScanner

الفرع الثاني : المقصود بالممثلين والممثلين الشرعيين للشركات التجارية. 206

المطلب الثاني : ارتكاب الجريمة لحساب الشركة. 212

المبحث الثاني : الحالات الخاصة التي يثيرها تطبيق شرط صفة العضو أو الممثل. 216

المطلب الأول : حالة تجاوز العضو أو الممثل حدود سلطاته. 217

الفرع الأول : موقف التشريعات والقضاء من مسألة تجاوز السلطات. 217

الفرع الثاني : موقف الفقه من مسألة تجاوز السلطات. 219

المطلب الثاني : حالة عضو الواقع وحالة التوكيل للتصرف باسم الشركة. 221

الفرع الأول : حالة عضو الواقع أو المسير الفعلي. 222

الفرع الثاني : حالة إعطاء توكيل لحد الأشخاص للتصرف باسم الشركة. 225

المطلب الثالث : حالة تفويض السلطات. 226

الفرع الأول : المقصود بتفويض السلطات وموقف التشريعات من هذه المسألة. 227

الفرع الثاني : موقف القضاء الفرنسي من مسألة تفويض السلطات. 230

المبحث الثالث : الشروط المختلفة لقيام المسؤولية الجزائية للشركات التجارية في القانون المقارن. 234

Scanné avec CamScanner

المطلب الأول : الشروط المختلف بشأنها في التشريعات الأوروبية. 237
الفرع الأول : في القانون الهولندي. 237
الفرع الثاني : في القانون البلجيكي. 238
الفرع الثالث : في القانون الإنجليزي 239
المطلب الثاني : الشروط المختلف بشأنها في التشريعات العربية. 243
الفرع الأول : في القانون السوري. 244
لفرع الثاني: في القانون الأردني. 245
الفرع الثالث : في القانون التونسي. 246
الباب الثاني : آثر قيام المسؤولية الجزائية للشركات التجارية. 250
الفصل الأول : أثر قيام المسؤولية الجزائية للشركة على الشخص الطبيعي والقواعد الإجرائية الخاصة به. 253
المبحث الأول : أثر قيام المسؤولية الجزائية للشركة على الشخص الطبيعي. 254
المطلب الأول : إقرار مبدأ ازدواج المسؤولية الجزائية. 256
الفرع الأول : تطبيقات مبدأ ازدواج المسؤولية الجزائية. 256
الفرع الثاني : مبررات الأخذ بمبدأ ازدواج المسؤولية الجزائية. 265
المطلب الثاني : نطاق مبدأ ازدواج المسؤولية الجزائية. 267
الفرع الأول : موقف الفقه والتشريع من نطاق مبدأ ازدواج المسؤولية الجزائية. 267
الفرع الثاني : تحديد صفة الشركة كمسؤول عن الجريمة. 271

Scanné avec CamScanner

المبحث الثاني : القواعد الإجرائية الخاصة بالشركات التجارية. 273
المطلب الأول : القواعد الخاصة بالمتابعة الجزائية للشركات التجارية. 275
الفرع الأول : قواعد الاختصاص المحلي 276
الفرع الثاني: طرق تحريك الدعوى العمومية ضد الشركات التجارية والقيود الواردة عليها. 280
الفرع الثالث : أسباب انقضاء الدعوى العمومية بالنسبة للشركات التجارية. 288
الفرع الرابع : سلطات قاضي التحقيق في مواجهة الشركات التجارية. 294
المطلب الثاني : القواعد الخاصة بتمثيل الشركات التجارية. 298
الفرع الأول : الممثل القانوني. 300
الفرع الثاني : الممثل الاتفاقي. 303
الفرع الثالث : الممثل القضائي. 304
الفرع الرابع : وضع ممثل الشركة أثناء سير إجراءات الدعوى. 309
الفصل الثاني : أنواع العقوبات المطبقة على الشركات التجارية. 311
المبحث الأول : الغرامة كعقوبة أصلية في القانون الجزائري. 314
المطلب الأول : عقوبة الغرامة المقررة كقاعدة عامة في قانون العقوبات. 316
الفرع الأول : مقدار الغرامة في حالة نص القانون عليها بالنسبة للشخص الطبيعي.. 317
الفرع الثاني : مقدارالغرامة في حالة عدم نص القانون عليها بالنسبة للشخص الطبيعي. 319
الفرع الثالث : مقدار الغرامة في الحالة الخاصة بجنحة إصدار شيك بدون رصيد. 321

Scanné avec CamScanner

المطلب الثاني : عقوبة الغرامة المقررة بنصوص خاصة لبعض الجرائم . 322
الفرع الأول : مقدار الغرامة المقررة لبعض الجرائم في قانون العقوبات. 323
الفرع الثاني : مقدار الغرامة المقررة لبعض الجرائم في القوانين الخاصة. 327
المبحث الثاني : العقوبات التكميلية المقررة في القانون الجزائري. 345
المطلب الأول : العقوبات الماسة بالذمة المالية للشركة وبوجودها. 348
الفرع الأول : المصادرة 349
الفرع الثاني: حل الشركة. 353
المطلب الثاني : العقوبات الماسة بنشاط الشركة وبسمعتها. 356
الفرع الأول : غلق المؤسسة أو أحد فروعها. 356
الفرع الثاني : المنع من ممارسة النشاط. 358
الفرع الثالث : نشر وتعليق الحكم بالإدانة. 360
المطلب الثالث : العقوبات الماسة ببعض الحقوق الأخرى للشركة. 362
الفرع الأول : الإقصاء من الصفقات العمومية. 362
الفرع الثاني : الوضع تحت الحراسة القضائية. 367
الفرع الثالث : أنواع أخرى من العقوبات المنصوص عليها في التشريع الخاص بالصرف. 368
المبحث الثالث : العقوبات المطبقة على الشركات التجارية في القانون الفرنسي. 371

Scanné avec CamScanner

المطلب الأول : العقوبات الماسة بالذمة المالية. 374
الفرع الأول : عقوبة الغرامة. 375
الفرع الثاني: عقوبة التعويض الجزائي. 380
الفرع الثالث : عقوبة المصادرة.. 384
المطلب الثاني : العقوبات الماسة بوجود الشركة وبنشاطها. 387
الفرع الأول : حل الشركة. 387
الفرع الثاني : غلق المؤسسة أو أحد فروعها. 390
الفرع الثالث : المنع من ممارسة النشاط 392
المطلب الثالث: العقوبات الماسة بسمعة الشركة وببعض حقوقها الأخرى. 394
الفرع الأول : نشر وتعليق الحكم بالإدانة 394
الفرع الثاني: الإقصاء من الصفقات العمومية. 396
الفرع الثالث: الوضع تحت الحراسة القضائية. 397
الفرع الرابع : المنع من القيام بعرض سندات مالية على الجمهور أو طرحها للتداول في السوق النظامي 399
الفرع الخامس : المنع من إصدار الشيكات أو استعمال بطاقات الوفاء. 401
الفصل الثالث: القواعد الخاصة بنظام تطبيق العقوبات على الشركات التجارية. 403
المبحث الأول : نظام تطبيق العقوبات الخاص بالشركات التجارية في القانون الجزائري.. 405
المطلب الأول : حالات تطبيق ظروف التخفيف على الشركات التجارية. 406

Scanné avec CamScanner

المطلب الأول : العقوبات الماسة بالذمة المالية. 374
الفرع الأول : عقوبة الغرامة. 375
الفرع الثاني: عقوبة التعويض الجزائي. 380
الفرع الثالث : عقوبة المصادرة.. 384
المطلب الثاني : العقوبات الماسة بوجود الشركة وبنشاطها. 387
الفرع الأول : حل الشركة. 387
الفرع الثاني : غلق المؤسسة أو أحد فروعها. 390
الفرع الثالث : المنع من ممارسة النشاط 392
المطلب الثالث: العقوبات الماسة بسمعة الشركة وببعض حقوقها الأخرى. 394
الفرع الأول : نشر وتعليق الحكم بالإدانة 394
الفرع الثاني: الإقصاء من الصفقات العمومية. 396
الفرع الثالث: الوضع تحت الحراسة القضائية. 397
الفرع الرابع : المنع من القيام بعرض سندات مالية على الجمهور أو طرحها للتداول في السوق النظامي 399
الفرع الخامس : المنع من إصدار الشيكات أو استعمال بطاقات الوفاء. 401
الفصل الثالث: القواعد الخاصة بنظام تطبيق العقوبات على الشركات التجارية. 403
المبحث الأول : نظام تطبيق العقوبات الخاص بالشركات التجارية في القانون الجزائري.. 405
المطلب الأول : حالات تطبيق ظروف التخفيف على الشركات التجارية. 406

Scanné avec CamScanner

الفرع الأول : تطبيق ظروف التخفيف على الشركة غير المسبوقة قضائيا. 407

الفرع الثاني : تطبيق ظروف التخفيف على الشركة المسبوقة قضائيا. 408

الفرع الثالث : تطبيق ظروف التخفيف على الشركة عند عدم نص القانون على عقوبة الغرامة بالنسبة للشخص الطبيعي. 409

المطلب الثاني : حالات استبعاد تطبيق ظروف التخفيف ووقف التنفيذ على الشركات التجارية. 411

الفرع الأول : حالات استبعاد تطبيق ظروف التخفيف على الشركات التجارية في القانون الجزائري. 412

الفرع الثاني : قاعدة استبعاد تطبيق نظام وقف التنفيذعلى الشركات التجاري في القانون الجزائري. 414

المطلب الثالث: مقدار عقوبة الغرامة المطبقة على الشركات التجارية في حالة العود.. 417

الفرع الأول : أحكام العود المطبقة على الشركات التجارية في الجنايات والجنح. 417

الفرع الثاني : أحكام العود المطبقة على الشركات التجارية في المخالفات. 426

المبحث الثاني: نظام تطبيق العقوبات الخاص بالشركات التجارية في القانون الفرنسي. 429

Scanné avec CamScanner

المطلب الأول : نظام التخفيض القضائي لمقدار الغرامة وتجزئة تنفيذها. 431
الفرع الأول : نظام التخفيض القضائي لمقدار الغرامة. 431
الفرع الثاني : نظام تجزئة تنفيذ الغرامة. 433
المطلب الثاني : نظام وقف تنفيذ العقوبة والإعفاء منها. 434
الفرع الأول : نظام وقف تنفيذ العقوبة 434
الفرع الثاني : نظام الإعفاء من العقوبة. 439
المطلب االثالث : نظام تأجيل النطق بالعقوبة 441
الفرع الأول : التأجيل البسيط. 442
الفرع الثاني : التأجيل مع الأمر بتنفيذ عمل معين. 443
المطلب الرابع : تشديد العقوبات على الشركات التجارية في حالة العود. 445
المبحث الثالث : صحيفة السوابق القضائية الخاصة بالشركات التجارية والأحكام الخاصة رد اعتبارها. 449
المطلب الأول : صحيفة السوابق القضائية الخاصة بالشركات التجارية. 450
الفرع الأول : صحيفة السوابق القضائية الخاصة بالشركات التجارية في القانون الجزائري. 451
الفرع الثاني : صحيفة السوابق القضائية الخاصة بالشركات التجارية في القانون الفرنسي. 457

Scanné avec CamScanner

المطلب الثاني : أحكام رد الاعتبار الخاصة باللشركات التجارية. 461

الفرع الأول : أحكام رد الاعتبار المطبقة على الشركات التجارية في القانون الجزائري. 462

الفرع الثاني : أحكام رد الاعتبار المطبقة على الشركات التجارية في القانون الفرنسي. 463

- الخاتمة. 466

- قائمة مراجع البحث. 476

- الفهرس. 490

Scanné avec CamScanner